

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٩٢١ لسنة ٢٠٠٩

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ ؛
وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛
قرر :

(المادة الاولى)

يشكل مجلس إدارة جهاز حماية المستهلك برئاسة السيد / سعيد عادل محمود الألفى ،
وعضوية كل من :

المستشار/ وائل سعيد شلبى ، نائب رئيس مجلس الدولة .

الدكتور/ محمد هانى بركات ، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة -
ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة .

الدكتور/ حسين منصور ، خبير الوزارة لشئون سلامة الغذاء
ورئيس وحدة إنشاء جهاز سلامة الغذاء -
ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة .

الدكتورة/ سلوى شكرى ، ممثلاً عن جمعيات حماية المستهلك .

الدكتور/ هشام صادق ، ممثلاً عن جمعيات حماية المستهلك .

الأستاذة/ عواطف عبد الرحمن ، ممثلاً عن جمعيات حماية المستهلك .

الأستاذ/ سمير كامل أحمد ، ممثلاً عن جمعيات حماية المستهلك .

المهندسة/ عنان هلال ، ممثلاً عن الاتحاد النوعى لحماية المستهلك .

الدكتور/ أحمد عبد الظاهر عثمان ، ممثلاً عن الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى .

الأستاذ/ محمد تقى الدين الهوارى ، ممثلاً عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية .
 الدكتور/ نادر رياض ، ممثلاً عن اتحاد الصناعات المصرية .
 الدكتورة/ غادة والى ، مساعد الممثل المقيم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى -
 عضو ذو خبرة .

الأستاذ/ حمــدى رزق ، رئيس تحرير مجلة المصور - عضو ذو خبرة .
 الأستاذ/ حسن حمـدى ، عضو مجلس الإدارة والمدير العام للإعلانات
 بمؤسسة الأهرام - عضو ذو خبرة .
 وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يراه من الخبراء والمتخصصين
 دون أن يكون له صوت معدود عند التصويت .

(المادة الثانية)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه مرة على الأقل كل شهر ، وكلما دعت الضرورة -
 ويجوز دعوة المجلس بطلب ثلثى أعضائه ، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور تسعة أعضاء .

(المادة الثالثة)

تكون مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويمارس المجلس اختصاصاته
 على النحو الوارد بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ، وتصدر قراراته بالأغلبية
 المطلقة للحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة الرابعة)

تحدد المعاملة المالية لرئيس وأعضاء الجهاز وفقاً لما نص عليه القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٩/١١/٥

وزير التجارة والصناعة

م/ رشيد محمد رشيد